



تقييم ضمان جودة التعليم العالي في الجامعات الجزائرية من وجهة نظر
أعضاء هيئة التدريس دراسة ميدانية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير جامعة جيجل

*Quality Assurance Assessment of higher education in Algerian universities
from the viewpoint of the teaching staff, Case Study in the Faculty of
Economic, Business and Management Sciences, Jijel University*

قرين ربيع

المركز الجامعي ميلت (الجزائر)

r.grine@centre-univ-mila.dz

فرحون نوال

مخبر المالية، المحاسبة، جباية وتأمين بجامعة محمد الشريف مساعديت

جامعة جيجل (الجزائر)

nawal.ferhoune@univ-jijel.dz

الملخص:

معلومات المقال

تهدف الدراسة إلى معرفة مستوى تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتضمنت الاستبانة محورين وهما البيانات الشخصية والوظيفية لأعضاء هيئة التدريس، وضمان الجودة في التعليم العالي، وقد شملت الدراسة 146 عضوا من أعضاء هيئة التدريس في الكلية محل الدراسة، وخلصت الدراسة إلى وجود مستوى متوسط لضمان جودة التعليم العالي في الكلية محل الدراسة،

تاريخ الارسال:

2021/05/11

تاريخ القبول:

2021/06/03

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الجامعات الجزائرية.
- ✓ جودة التعليم العالي.
- ✓ ضمان الجودة.

Abstract:

Article info

The study aims to identify the level of application of the standards of quality assurance of higher education in the Faculty of Economic Sciences at the University of Jijel, and the study included 146 faculty members; It concluded that there is an average level to ensure the quality of higher education in the college under study, which indicates an average level of application of quality assurance standards except for the evaluation of the quality assurance of scientific research, which came with a low degree of approval, which explains why the level of scientific research presented does not reach

Received

11/05/2021

Accepted

03/06/2021

Keywords:

- ✓ Algerian universities.
- ✓ Quality of higher
- ✓ Quality assurance.

1. مقدمة:

أصبحت التغيرات المتسارعة في الثورة المعلوماتية والمعرفة مفتاحا للسيطرة والتميز في المؤسسات خاصة التعليمية منها، فالمعرفة هي المورد المحوري والمحرك الأساسي للتنمية الشاملة، وهذا ما يدعونا إلى الاهتمام بالعنصر البشري وتطويره باستمرار من خلال جودة العملية التعليمية، بهدف تجويد مخرجاتها فحسب ألفريد مارشال فالتعليم هو بمثابة استثمار قومي؛ ولهذا فقد سعت الجامعات الجزائرية إلى استحداث عدة أساليب وطرق من أجل تحقيق الجودة المطلوبة، ومن أهم تلك الأساليب تحقيق الجودة في التعليم وضمانها استجابة لجميع التحديات الداخلية والخارجية.

وتسعى دول العالم في عصرنا إلى تحقيق الجودة في جميع القطاعات خاصة قطاع التعليم، لأنه من سيكفل توفير الكفاءات والمهارات البشرية الضرورية للقطاعات الأخرى لتحقيق النهضة للمجتمع والرفاهية لشعبها.

1.1. إشكالية الدراسة: تتمحور مشكلة الدراسة حول تقييم ضمان جودة التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل، ومدى نجاحها في تبني فلسفة الجودة وهذا من وجهة نظر هيئة التدريس أهم عنصر في العملية التعليمية، وبناءا عليه تم صياغة الإشكالية التالية:

ما هو مستوى ضمان جودة التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل من وجهة نظر الهيئة

التدريسية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تقييم هيئة التدريس لمستوى ضمان الجودة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجامعة محل الدراسة بمختلف عناصره: جودة الطالب، جودة هيئة التدريس، جودة البرامج التعليمية والمناهج، جودة طرق التدريس، جودة المباني التعليمية والوسائل، جودة البحث العلمي والإبداع، جودة الكتاب التعليمية المكتبة ومصادر المعلومات، جودة الإدارة التعليمية، جودة التمويل والإنفاق الجامعي؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس لضمان جودة التعليم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجامعة محل الدراسة تعزى لمتغير الجنس، العمر، الرتبة العلمية، الأقدمية؟

2.1. فرضيات الدراسة: بناء على التساؤلات المطروحة وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيتين التاليتين:

- مستوى ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها مرتفع؛

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس لضمان جودة التعليم بالكلية محل الدراسة تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة العلمية، الأقدمية).

3.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة النظرية في كونها تعالج أهم التحديات والتوجهات الحالية التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي في العالم، ومعرفة واقع هذا القطاع في مؤسسات التعليم الجزائرية، من خلال التركيز على ضمان الجودة وسبل تحقيقها في التعليم العالي وأهم محاوره، مع ضرورة نشر ثقافة الجودة في هذا القطاع نظرا لأهميته ودوره في النهوض بالقطاعات الأخرى، أما الأهمية الميدانية للدراسة تتضح من خلال النتائج التي يمكن أن تخرج بها حول مستوى ضمان جودة التعليم بالجامعة محل الدراسة.

4.1. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مفهوم ضمان جودة التعليم العالي كأحد أهم الانشغالات والتوجهات في القطاع؛

- التعرف على كيفية إسهام جميع محاور ضمان جودة التعليم العالي في فعالية القطاع؛

- معرفة الواقع الحالي لضمان جودة التعليم في الجامعة محل الدراسة؛

- إطلاع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة محل الدراسة لمعرفة نقاط القوة واستخلاص نقاط الضعف لعلاجها حول أبعاد جودة الجامعة وذلك بهدف خدمة الطلاب، المجتمع، البحث العلمي، وإرضاء المستفيدين وبذلك تحقيق التميز.

2. أساسيات حول الجودة في التعليم العالي:

يعتبر مصطلح الجودة من المصطلحات التي لا يوجد هناك اتفاق موحد حول مفهومها، حيث اختلفت التعريفات باختلاف وجهات النظر واختلاف المعنى: الجودة بمعنى التميز، الجودة بمعنى إشباع الحاجات وتحقيق الرضا، الجودة بمعنى الموازنة مع الغايات، والجودة بمعنى تأمين معايير الحد الأدنى (بولصنام و تشانتشان، 2018، صفحة 51)، كما يختلف معنى الجودة في المنتجات عنه في الخدمات، وهنا يكمن التحدي والصعوبة في إرضاء جميع الأذواق والرغبات والأهواء ما جعل الأب الروحي لفلسفة إدارة الجودة (إدوارد ديمينغ) عندما سؤل عن الجودة قال بأنه لا يدري لأنه لم يستطع إعطاء تعريف شامل لها، ولكن هناك تعريف موحدة ومشاركة للجودة في التعليم أهمها:

- أكد مارتان وستيلا (Martin & Stella) أن: " لجودة التعليم العالي مفهومان أولهما احترام المعايير الموضوعية، والتي تعبر عن الحد الأدنى من الالتزام بالجودة، وثانيهما المطابقة مع الأهداف الموضوعية". (Martin & Stella, 2007, p. 27)

- كما عرفت وكالة الجودة البريطانية (QAA) جودة التعليم على أنها: " مدى نجاح الفرص التعليمية المتاحة أمام الطلاب في مساعدتهم على تحقيق الدرجات العلمية المنشودة والعمل على ضمان توفر التدريس المناسب والفعال، والمساندة والتقييم، والفرص التعليمية الملائمة والفعالة". (بن الدين، جوان 2018، صفحة 85)

- أما الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي فعرفت الجودة على أنها: " مجموعة من الخصائص والمعايير التي تهدف إلى ضمان التحسين المستمر في كافة جوانب العملية التعليمية داخل الجامعة من مدخلات وعمليات والتي تحقق التحول إلى مخرجات بشكل فعال، وذلك من خلال توفير كل الموارد اللازمة لذلك" (بختي و بن العربي، 2017، صفحة 293)، كما عرفت جودة التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل: المناهج الدراسية، البرامج التعليمية، البحوث العلمية، الطلبة، المباني والمرافق والأدوات، توفير الخدمات للمجتمع، التعليم الذاتي الداخلي وتحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دوليا حيث عرفت على أنها: " جملة من المعايير والخصائص التي ينبغي ان تتوافر لجميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة سواء منها ما يتعلق بالمدخلات أو المخرجات التي تلي احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم وتتحقق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية والمادية بالجامعة". (بختي و بن العربي، 2017، صفحة 293)

وعليه وبما أن مفهوم جودة هو قدرة أو قابلية مجموعة من الخصائص أو المواصفات الجوهرية للمنتج على إشباع متطلبات الزبون، فهي عبارة عن تطبيق فلسفة التوجه من الزبون أي معرفة حاجاته أولا لتجسيدها في مواصفات وخصائص في المنتج وبذلك إرضاءه نتيجة إشباع حاجاته ورغباته.

أما عن تحقيق الجودة في التعليم العالي فتشمل كل عناصر ومكونات العملية التعليمية وكذا تحقيق كل من البيئتين الداخلية والخارجية الداعمة لذلك، حيث أن الرائد في مجال الجودة (إدوارد ديمينغ) لم يقدم تعريف دقيقا لها بل قدم برنامجا مؤلفا من أربعة عشرة نقطة يمكن اعتمادها كمنهج لإدارة الجودة في الجامعات وهي: (نعمة عبد الرؤوف، 2005، صفحة 120)

- تسطير أهداف واضحة وثابتة من اجل تحسين تعليم وتكوين طلبة ذو معارف وقدرات عالية؛
- تبني فلسفة جديدة للقيادة الإدارية في الجامعات لتعليم الطلبة تحمل المسؤولية والمبادرة؛
- عدم الاعتماد على نظام الدرجات (العلامات والنقاط) وحدها كأساس لتقييم مستوى الطلبة؛
- التحسين الدائم للخدمات التعليمية الجامعية من أجل تحسين أداء كل من هيئة التدريس والطلبة؛
- إنشاء برنامج متكامل للاهتمام بالتدريب والتعليم الذاتي لكل فرد داخل المنظمة؛
- الاهتمام بالتدريب المستمر في مجال تحسين الجودة لكل من الإداريين، هيئة التدريس والطلبة؛
- تدريب الأفراد على الاهتمام بإحداث عمليات التغيير اللازمة والضرورية لتحقيق في الجامعات، خاصة أن تحقيق ذلك مسؤولية مشتركة للجميع؛

- ضرورة إيجاد القيادة الإدارية الفعالة القادرة على التحكم في كافة أساليب التسيير الحديثة وتوفير أجواء العمل المناسبة لإنجاح كافة الأنشطة البيداغوجية والعلمية؛
 - تشجيع السلوك القيادي الفعال لدى الأفراد النابع من دوافعهم الذاتية للإنجاز والتحسين؛
 - توفير بيئة تربوية تتسم بالحرية والمرونة لتستطيع مواجهة التغيرات وحل المشكلات التي قد تعترضها؛
 - تشجيع التعاون من خلال كسر الحواجز بين الأقسام العلمية وتشكيل فرق عمل بينها؛
 - تفعيل علاقات التعاون بين الإدارة وهيئة التدريس والطلبة كونهم أطراف فاعلة في العملية التعليمية؛
 - توثيق الصلة بين جميع المراحل التعليمية المختلفة، كونها سلسلة مترابطة كل مرحلة تؤثر وتتأثر بالمرحلة الأخرى؛
 - الإعتماد على البحث بمختلف أساليبه في حل ومعالجة المشكلات التي تتعرض لها العملية التعليمية وتعميق تحقيق جودتها.
- وبذلك فتحقيق جودة التعليم العالي يركز على متطلبات والذي يقصد بها جملة الشروط الواجب توفرها في كل من البيئتين الداخلية والخارجية، وذلك وفقا للمعايير المحددة وفق المنظمة الدولية للتقييس (ISO 9000) لسنة 2005، والمتمثلة في: استقلالية المؤسسات الجامعية، التكوين ونشر ثقافة الجودة، المشاركة، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، مراكز البحث والتطوير، التقييم المستمر والفعال، فعالية التسيير، إنشاء هيئات لضمان الجودة. (بوزيد و بن حسين، 2017، صفحة 11)
- 1.2. مفهوم ضمان الجودة في التعليم العالي:**

يعتبر ضمان الجودة من أهم التحديات والاستراتيجيات التي فرضها هذا العصر على جميع القطاعات خاصة قطاع التعليم العالي، كونه المسؤول على توفير مخرجات عالية الجودة قادرة على تحقيق النهضة في المجتمعات، فهو يهدف للتحسين المستمر من خلال الاستفادة القصوى للموارد المتاحة للحصول على مخرجات عالية الجودة تحقق رضا الزبون وتكسب ولاءه نتيجة ثقته في المنتجات أو الخدمات المقدمة والتي يشترط تطابقها مع المواصفات التي تم إقرارها، ومن أهم التعريفات التي تناولت ضمان الجودة في التعليم العالي فقد عرفته المنظمة العالمية للمقاييس وفقا للمواصفة (ISO 9000) إصدار 2000 بأنه: " جزء من إدارة الجودة يركز على توفير الثقة بأن متطلبات الجودة ستؤمن " (بوزيد و بن حسين، 2017، صفحة 11)، كما أن ضمان جودة التعليم العالي هي: " جودة عناصر العملية التعليمية المكونة من الطالب، عضو هيئة التدريس، جودة المادة التعليمية، بما فيها من برامج وكتب جامعية وطرائق للتدريس وجودة مكان التعلم في الجامعات والمخابر ومراكز الحاسوب والورشات والقاعات التعليمية من سياسات وفلسفة إدارية، وما تعدها من هياكل تنظيمية ووسائل تمويل وأخيرا جودة التقويم الذي تلي احتياجات سوق العمل ". (عثماني و شوقي، 2020، صفحة 621)

أما عن أهداف ضمان الجودة فهو تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي: الرقابة على الجودة، المساءلة والتحسين المستمر للممارسات الموجودة (عثماني و شوقي، 2020، صفحة 622)، وعليه فضمان الجودة هو توفير الثقة بأن متطلبات الجودة سيتم الإيفاء بها، انطلاقا من مرحلة التخطيط كمرحلة مسبقة ووضع إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار رغبات الزبون والمواصفات التي يبحث عنها، وتحديد الإجراءات والأنشطة مع توفير الآليات اللازمة لتجسيد ذلك فعلا في المنتج: كالمورد البشري المكون، المورد المالي الكافي والمعدات الضرورية، إضافة إلى إدراك الجميع بأنه شريك في تسطير تلك الأهداف وتنفيذها وكذا المحاسبة ما يضمن تضافر الجهود من أجل ضمان التحسين المستمر لمخرجات التعليم العالي.

2.2. معايير تقييم ضمان الجودة في التعليم العالي:

إن ضمان الجودة في التعليم العالي لا يمكن تحقيقه إلا بعد فهم أهم محاوره ومرتكزاته، والأخذ برؤية شاملة تحقق الانسجام بين كل مكونات العملية التعليمية ومخرجاتها، مع تحليل كل محور لمعرفة الواقع وتخطيط المستقبل لضمان الوصول للأهداف، إذ ركزت أهم الدراسات والأبحاث والهيئات المهمة بضمان جودة التعليم على المحاور والأبعاد التالي: (بوخلوة و بن خيرة، 2016، صفحة 101)

أ- هيئة التدريس: إذ يعتبر عضو هيئة التدريس أحد أهم ركائز العملية التعليمية وأهم متطلبات تحقيق الجودة فيها، لأنه مهما كانت البرامج التعليمية والمناهج موضوعة بطريقة مدروسة إلا أنها لن تتحقق الأهداف إلا إذا تم تنفيذها من قبل أساتذة أكفاء ومؤهلين، لأن

الهدف المرجو من عضو هيئة التدريس هو تحقيق الكفاءة العلمية والمهنية الاجتماعية (قادري و بن ناي، 2015، صفحة 8)، بعد التأكد من اختيار الكفاءات من هيئة التدريس القادرة على تكوين وتوجيه الطلبة، لذلك يجب التركيز على إعادة تأهيل هيئة التدريس وإعدادها بيداغوجيا وفق المعايير التي سطرها الجامعة لتحقيق أهدافها، مع ضرورة التركيز كذلك على المهارات الشخصية من صفات شخصية، مبادئ ومعتقدات لأعضاء هيئة التدريس لان مهمتها يتعدى إيصال المعلومات إلى تكوين شخصية الطالب وزرع روح المسؤولية والتي ستؤثر على تحصيلهم العلمي. وهذه الأهمية التي اكتسبها هذا العنصر تعود لمختلف الأدوار التي يقوم بها، والمتمثلة في: (رقاد، 2014، صفحة 44)

- تدريس الطلبة وتكوينهم بالإضافة إلى تقييمهم، إرشادهم، وتوجيههم بهدف الرفع من معارفهم؛
- الإشراف على كل البحوث والدراسات والوسائل التي يعدها الطلبة؛
- المشاركة في وضع السياسة الخاصة بمؤسسات التعليم العالي؛
- الإشراف والمشاركة في مختلف النشاطات والاجتماعات؛
- المساهمة في إيجاد واقتراح حلول لمختلف المشاكل التي يعاني منها المجتمع من خلال البحوث والدراسات التي تقيمونها؛
- المساهمة في الإنتاج العلمي من خلال مؤلفات، ترجمات، ملتقيات، مؤتمرات والتي بدوره يساهم في الدورات التدريبية لتطوير معارفه ومستواه المهني.
- ب- الطلبة: يعتبر الطلبة من أهم مدخلات العملية التعليمية لذلك يجب الاهتمام والتركيز على الانتقاء الجيد للطلبة وتوجيههم حسب تخصصاتهم مع مراعاة ميولاتهم ورغباتهم لتحقيق حاجات سوق العمل والمواءمة لخطط التنمية نتيجة إضفاء قيمة على الشهادة الجامعية الممنوحة. ويتم ضمان جودة الطالب بتأهيله علميا وثقافيا لاكتساب المعرفة واستثمارها في عمليات الإبداع والابتكار (البداح و الصرايرة، 2012، صفحة 198)، إضافة لتوجيههم نحو مستقبل يلي رغباتهم وحاجاتهم لمواكبة التطورات العصرية وتغطية احتياجات سوق العمل، ولضمان جودة الطالب يجب مراعاة ما يلي: (السعيد و عبدلي، 2018، الصفحات 156-157)
- جودة الخدمات التي تقدم للطلاب؛
- إشعار الطالب بأهميته من خلال إشراكهم في القرارات التي تتعلق بهم؛
- ترسيخ ثقافة الجودة لدى الطالب من خلال إشراكه في النشاطات والبحوث، التكوين والتربصات؛
- مراعاة التناسب بين حجم الطلبة وعضو هيئة التدريس لزيادة الاستيعاب؛
- تقوية الصلة بين الطالب والأستاذ؛
- التوضيح للطالب رسالة الجامعة وبرامجها ودورهم في تحقيقها؛
- تقييم الطالب بالاعتماد على كل من الجانب المعرفي والشخصي؛
- إكساب الطالب كفاءات ومهارات تساعدهم على الفور بوظيفة مستقبلا؛
- تمكين الطالب من التفاعل مع تكنولوجيا المعلومات؛
- تحرير الطالب من عقد تعلم اللغات وتمكينه منها من خلال التحفيز والدعم؛
- إشراك الطالب في المحاضرة مما يكسب الطالب مهارات البحث عن المعلومة وإيصالها.
- ج- البرامج التعليمية والمناهج: هي عبارة عن الخطط التي تعتمدها مؤسسات التعليم العالي للوصول إلى نتائجها وأهدافها، ولذلك يجب التخلي عن آليات التدريس التقليدية وتعويضها بآليات قائمة على تكنولوجيا التعليم والتعلم الحديثة، وكذا تجديد وتحديث جميع عناصر العملية التعليمية مع مراعاة التركيز على العلاقات الداخلية والخارجية لجميع الأطراف المستفيدة من خدمات هيئة المؤسسات التعليمية، ولضمان جودة هذه البرامج والمناهج يجب مراعاة المعايير التالية: (أماني رفعت، 2007، صفحة 382)

- مرونة البرامج التعليمية وتحقيقها، مع مختلف التحديات والمتغيرات العالمية؛
 - اعتماد البرامج التعليمية على الممارسات التطبيقية بهدف ترسخها في عقول الطلبة؛
 - ملائمتها لواقع الطلبة ومتطلبات سوق العمل؛
 - تعدد مصادر البرامج التعليمية من حيث مصادر التعلم والتعليم؛
 - تحقيق البرامج التعليمية لأهداف ورسالة الجامعة؛
 - تركيز المناهج التعليمية على التحديث لجميع جوانب العملية التعليمية؛
 - مراعاة المناهج التعليمية للعلاقات الخارجية للجامعة؛
 - الاطلاع على تجارب الجامعات الأخرى ومناهجها للاستفادة منها في تحقيق جودة تعليمها.
- د- طرق التدريس: يعتبر التدريس الجامعي كل الأنشطة الشاملة لتنفيذ موقف التدريس وفق معايير وطرق محددة، يشارك فيها كل من العلم والمتعلم، ومع مراعاة المبدأ الأساسي من التدريس الجامعي والمتمثل في استيعاب الطلبة للمعلومات بطريقة جيدة تمكنهم من توظيفها في حياتهم، ومن أنجح طرق التدريس الواجب إتباعها لضمان جودتها وفعاليتها: (رقاد، 2014، صفحة 50)
- تقديم مقرر عن المقياس للطلاب في أول لقاء، إضافة إلى توضيح طرق التقييم في المقياس وكذا طرق الامتحانات وتقييمها؛
 - العرض المشوق للمحاضرات والابتعاد عن السرد، وكذلك التسلسل في المعلومة والتذكير بها من محاضرة لأخرى لترسيخها لدى الطلبة؛
 - إشراك الطلبة في المحاضرات مما يزيد في تفاعل الطلبة ومكتسباتهم؛
 - استعمال مهارات الاتصال أثناء إلقاء المحاضرة لشد انتباه الطلبة؛
 - الالتزام بمواعيد المحاضرات من قبل أعضاء هيئة التدريس لأعضاء صورة جيدة عن الانضباط للطلبة.
- ه- المباني التعليمية والوسائل: حيث يجب ضمان جودة جميع المباني الخاصة بمؤسسات التعليم العالي من قاعات التدريس، مطاعم، غرف إقامة، مكاتب إدارية، قاعات خاصة بالأنشطة، النوادي، الحدائق، المكتبات... الخ من حيث التهوية، الإضاءة والمكان، التجهيز، النظافة، مراكز الصوت؛ أما الوسائل فيقصد بها تلك الأجهزة الحديثة المتوفرة في تلك المباني من أجهزة التدفئة، التبريد، معدات لازمة لتشغيل نظام المعلومات والبرمجيات، أجهزة الاتصالات سلكية واللاسلكية والتي تسهل عملية نقل المعلومات والبرمجيات، أجهزة اتصالات سلكية ولا سلكية تسهل عملية نقل المعلومة، وبذلك فجودة المباني التعليمية وجودة الوسائل المتوفرة بها تؤثر كثيرا على كل من جودة التدريس وهيئة الطالب.
- و- البحث العلمي والإبداع: إذ يبرز دور الجامعة فيما تسهم به من إنتاج علمي يسهم في تحقيق التنمية، وحل المشاكل التي تواجهها مختلف المؤسسات الاقتصادية والخدماتية، وذلك من خلال الجهود التي يقوم بها الباحثين، بفضل سياسات دعم البحث العلمي ومصادر التمويل التي تتبعها مؤسسات التعليم العالي وذلك بوضع آليات واضحة في مجال خدمات المجتمع والبيئة. (مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية، 2008، صفحة 21)
- ز- الكتب التعليمية، المكتبة ومصادر المعلومات: إذ يعتبر الكتاب وسيلة التحصيل الذاتي للمعلومات التي يعتمد عليها الطلبة في البحث العلمي لزيادة معارفهم ومكتسباتهم وبالتالي فجودة الكتاب هي جودة محتوياته وحدائه وتحديث معلوماته مما يعكس التطورات المعرفية للطلبة لزيادة الوعي.
- ح- الإدارة التعليمية: هي جودة كل الوظائف الإدارية التي تقوم بها إدارة مؤسسات التعليم العالي على غرار المؤسسات الأخرى من تخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة، تسهم في نشر ثقافة الجودة، فتوزيع المهام والمسؤوليات استنادا لمعايير واضحة وعادلة يسهم في بلوغ الأهداف المسطرة، أما بالنسبة للمعايير السابقة فإنها لا تتحقق إلا من خلال قياديون أكفاء قادرين على وضع خطط وأهداف ومراقبتها لتحقيق رسالة الجامعة من خلال تحديد الانحرافات وعلاجها.

ط- التمويل للإنفاق الجامعي: أن الأهداف المسطرة في التعليم لا يمكن الوصول إليها وتحقيقها إلا من خلال توفر التمويل اللازم لذلك إذ اعتبر مشكل توفير الموارد المالية الكافية من أهم العراقيل التي تواجه جودة التعليم، إضافة إلى مشكل سوء تسيير الأموال في حال توفرها، لهذا فضمان جودة التعليم العالي مرتبط بالتمويل الدائم خاص كان أو حكومي.

3. دراسة مستوى ضمان جودة التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل: 1.3. تصميم أداة الدراسة:

أ- حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة جيجل، خلال السنة الجامعية 2018/2019.

ب- مجتمع وعينة الدراسة: تم تطبيق هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة جيجل، والبالغ عددهم مئة وستة وأربعون أستاذاً للموسم الجامعي 2018/2019 (المجتمع المستهدف)، قمنا بإعداد دراسة ميدانية على عينة قدر عددهم بـ 146 عضو هيئة تدريس دائمين من المجتمع الكلي والممثل في أعضاء هيئة التدريس بجامعة جيجل، على اعتبار هيئة التدريس أهم عنصر في العملية التعليمية حيث تم توزيع 75 استمارة بطريقة عشوائية، تم استرجاع 60 استبانة منها وكلها صالحة للدراسة. جدول (1): يوضح عدد أفراد هيئة التدريس في العينة المختارة.

عدد أعضاء هيئة التدريس		عدد الإستانات الموزعة		عدد الإستانات المسترجعة	
146	75	51.37%	60	41.10%	

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS).

ج- أداة الدراسة: من أجل معرفة واقع ومستوى ضمان جودة التعليم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، تم تطوير الاستبانة بناءً على دراسات سابقة تناولت أبعاد الدراسة، وقد قمنا بتقسيم هذه الاستبانة إلى محورين، حيث تضمن المحور الأول البيانات الشخصية والوظيفية (العمر، الجنس، الشهادة المتحصل عليها، الرتبة والخبرة)، أما المحور الثاني فخصص لعبارات ضمان جودة التعليم والمتمثلة في: هيئة التدريس، الطالب، البرامج التعليمية والمناهج، طرق التدريس، المباني التعليمية والوسائل، البحث العلمي والإبداع، الكتب العلمية، المكتبة ومصادر المعلومات، الإدارة التعليمية، التمويل والإنفاق الجامعي.

د- الأدوات الإحصائية: تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية التي تتلاءم وطبيعة الدراسة، وأهمها: النسب المئوية (لوصف بيانات العينة)، المتوسط الحسابي (لمعرفة درجة موافقة أفراد عينة البحث على تقييم مستوى ضمان الجودة وما تشمله من معايير)، الانحراف المعياري (لقياس درجة تشتت قيم استجابات أفراد عينة البحث عن المتوسط الحسابي)، معامل الثبات ألفا كرونباخ وتحليل التباين (لمعرفة إن كانت درجة موافقة أعضاء هيئة التدريس مستوى ضمان جودة التعليم وما تشمله من معايير تختلف باختلاف الجنس والعمر والرتبة العلمية وعدد سنوات الخبرة).

هـ- اختبار ثبات الإستانة: تم عرض الإستانة على مجموعة من الأكاديميين والأساتذة المختصين من أجل التحكيم العلمي، كما تم اختبار ثبات الإستانة باستخراج معامل كرونباخ ألفا، والنتائج المحصل عليها يوضحها الجدول التالي:

الجدول (2): نتائج اختبار ألفا كرونباخ

رقم البعد	أبعاد الأداة	عدد العبارات	معامل كرونباخ ألفا
1	هيئة التدريس.	07	0.863
2	الطالب.	05	0.796
3	البرامج التعليمية والمناهج.	08	0.841
4	طرق التدريس.	07	0.759
5	المباني التعليمية والوسائل.	09	0.855
6	البحث العلمي والإبداع.	07	0.694
7	الكتب العلمية، المكتبة ومصادر المعلومات.	09	0.944
8	الإدارة التعليمية.	11	0.747

0.685	05	التمويل والإنفاق الجامعي.	9
0.798	68	أداة الدراسة	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS).

بلغ معامل ثبات ألفا كرونباخ (Cronpakh-Alpha) للأداة قيمة 0.798، وهي قيمة مقبولة إحصائيا كمؤشر على ثبات أداة الدراسة، وعليه يمكن القول بأن شرط الثبات محقق.

و- الأساليب الإحصائية للدراسة: بهدف الإجابة عن تساؤلات الدراسة تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لجميع بنود الاستبيان بهدف معرفة درجة ومستوى الموافقة على محتوى العبارات والمحاور للاستبيان ككل، إذ تم اعتماد مقياس ليكارت ذو خمس درجات، وعليه تم تصنيف درجة الموافقة إلى المستويات التالية:

- المتوسط الحسابي أقل من 2.33 فهو يشير إلى مستوى توافق منخفض؛

- المتوسط الحسابي من 2.33 إلى 3.66 فهو يشير إلى مستوى توافق متوسط؛

- المتوسط الحسابي أكبر من 3.66 فهو يشير إلى مستوى توافق عال.

ز- البيانات الوظيفية والشخصية: وذلك بحساب النسب المئوية لتمثيل العينة:

الجدول رقم (03): النسب المئوية للمعلومات الشخصية والوظيفية

النسبة المئوية	الفئة		النسبة المئوية	الفئة	
3.3%	أستاذ التعليم العالي	الرتبة العلمية	48.30%	ذكور	الجنس
36.7%	أستاذ محاضر أ				
6.7%	أستاذ محاضر ب				
25%	أستاذ مساعد أ				
28.3%	أستاذ مساعد ب				
16.7%	أقل من 5 سنوات	الأقدمية	8.30%	20 - 29 سنة	العمر
3.3%	5 - 9 سنة				
48.3%	10 - 15 سنة				
31.7%	15 سنة فما فوق				
			51.70%	إناث	
			8.30%	20 - 29 سنة	
			53.30%	30 - 39 سنة	
			20%	40 - 49 سنة	
			18%	50 سنة فما فوق	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يشير الجدول رقم (03) إلى تقارب نسبة أعداد الإناث والذكور من أعضاء هيئة التدريس بالكلية محل الدراسة، وهذا يشير إلى إقبال ورغبة كل من الجنسين للتدريس في الجامعات، كما أن معظم أفراد العينة هم من الفئة العمرية [30 - 39] سنة بنسبة 53.30%، إضافة لكون غالبية عينة الدراسة لديهم خبرة من [10 - 15] سنة بنسبة 48.3%، وهذا راجع إلى سياسة الدولة الرامية لتجسيد مشروع ضمان الجودة في التعليم العالي من خلال تكثيف فرص التوظيف لتوفير العدد الكافي لأعضاء هيئة التدريس والكافي لتكوين والتكفل بالعدد الكبير من مدخلات العملية التعليمية وهم الطلبة، خاصة في ظل الطلب المتزايد على الجامعات في السنوات الأخيرة.

2.3. اختبار الفرضيات، عرض النتائج وتحليلها:

أ- اختبار الفرضيات:

- الفرضية الرئيسية الأولى: مستوى ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها مرتفع.

لاختبار هذه الفرضية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور ضمان جودة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، والجدول رقم (04) يبين ذلك:

الجدول (04): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أعضاء هيئة التدريس لمحاور ضمان جودة التعليم العالي بالكلية.

رقم البعد	محاور ضمان جودة التعليم العالي	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	هيئة التدريس.	3.13	1.02	متوسطة
02	الطالب.	2.75	0.91	متوسطة
03	البرامج والمناهج التعليمية.	2.97	0.97	متوسطة
04	طرق التدريس.	2.83	0.94	متوسطة
05	المباني التعليمية والوسائل.	3.27	1.12	متوسطة
06	البحث العلمي والإبداع.	2.20	0.88	منخفضة
07	الكتب التعليمية، المكتبة ومصادر المعلومات.	2.57	0.96	متوسطة
08	الإدارة التعليمية.	3.03	0.52	متوسطة
09	التمويل والإنفاق الجامعي.	3.02	0.89	متوسطة
	المجموع	2.86	0.91	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن هناك إجماع واتفق بين أفراد العينة على أن محاور ضمان جودة التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يجبل كانت في غالبيتها متوسطة كونها تقع ضمن مجال درجة الموافقة المتوسطة [2.80-3.33]، باستثناء تقييم البحث العلمي والإبداع الذي كان بدرجة موافقة منخفضة، وربما يعود ذلك إلى عدم رغبة أعضاء هيئة التدريس في تقديم خدمات مفيدة للمجتمع بسبب عدم رضاهم عن ظروف العمل من جهة، وعدم وجود التحفيز الكافي سواء المادي أو المعنوي الذي يشعرون بقيمتهم ويدفعهم للعطاء أكثر وتحقيق التنمية المستدامة.

ويتضح على ضوء هذه النتائج، أن مستوى ضمان جودة التعليم في الكلية محل الدراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس متوسط، وعليه نقول أن الفرضية المتعلقة بتقييم أعضاء هيئة التدريس لمستوى ضمان جودة التعليم في الكلية محل الدراسة خاطئة.

- الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى ضمان جودة التعليم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجامعة محل الدراسة تعزى لمتغير (الجنس، العمر، الرتبة العلمية، الأقدمية)، حيث تقيس هذه الفرضية جوهرية الاختلافات بين أعضاء هيئة التدريس من حيث درجة الموافقة على مستوى ضمان جودة التعليم بالكلية محل الدراسة وذلك حسب (الجنس، العمر، الرتبة العلمية، الأقدمية).

وتتفرع هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى ضمان جودة التعليم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجامعة محل الدراسة تعزى لمتغير الجنس.

حيث يقيس هذا الفرض جوهرية الاختلافات بين أعضاء هيئة التدريس من حيث مستوى تقييمهم لضمان جودة التعليم بالكلية محل الدراسة وذلك حسب عامل الجنس، والجدول رقم (05) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أفراد عينة البحث من حيث درجة موافقتهم على مستوى ضمان جودة التعليم وذلك حسب عامل الجنس، كما نستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للمقارنة بين متوسطات أكثر من عينتين مستقلتين.

الجدول رقم (05): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أعضاء هيئة التدريس لمحاو ضمان جودة التعليم العالي بالكلية محل الدراسة تعزى إلى متغير السن.

الوسط الحسابي									الجنس
التمويل والإتفاق الجامعي	الإدارة التعليمية	الكتب التعليمية، المكتبة ومصادر المعلومات	البحث العلمي والإبداع	المباني التعليمية والوسائل	طرق التدريس	البرامج التعليمية والمناهج	الطالب	هيئة التدريس	
2.9	2.81	2.60	2.34	3.65	3.06	3.23	2.97	3.21	ذكر
2.89	3.04	2.77	2.07	3.14	2.60	2.93	2.53	2.90	أنثى
الانحراف المعياري									الجنس
التمويل والإتفاق الجامعي	الإدارة التعليمية	الكتب التعليمية، المكتبة ومصادر المعلومات	البحث العلمي والإبداع	المباني التعليمية والوسائل	طرق التدريس	البرامج التعليمية والمناهج	الطالب	هيئة التدريس	
0.9	0.53	1.09	0.98	1.05	0.94	0.96	1.05	1.05	ذكر
0.87	0.46	1.09	0.72	1.05	0.84	0.93	0.84	0.96	أنثى

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

يتبين لنا من الجدول رقم (05)، إن هناك اتفاق بالرأي بين أعضاء هيئة التدريس علي الرغم من اختلاف جنسهم حول مستوى ضمان جودة التعليم بالكلية فقد أبدى أعضاء هيئة التدريس باختلاف الجنسين درجة الموافقة المتوسطة كونها تقع ضمن مجال درجة الموافقة المتوسطة [2.80-3.33]، إذ قدر المتوسط الحسابي من جنس الذكور بـ 2.97 كما قدر المتوسط الحسابي من جنس الأنثى بـ 2.97، ولمعرفة إن كان الجنس يؤثر على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس من حيث درجة تقييمهم لمستوى ضمان جودة التعليم العالي بالكلية محل الدراسة، تم إجراء تحليل التباين أحادي الجانب والجدول (06) يوضح ذلك:

الجدول رقم (06): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لآراء أفراد عينة البحث من حيث مستوى تقييمهم لضمان جودة التعليم بكليتهم وذلك حسب عامل الجنس.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة F	المعنوية	الدالة
هيئة التدريس	بين الفئات	2.09	1	2.18	0.35	غير جوهرية
	داخل الفئات	60.59	58			
	التباين الكلي	62.68	59			
الطالب	بين الفئات	4.00	1	5.33	0.26	غير جوهرية
	داخل الفئات	46.46	58			
	التباين الكلي	50.46	59			
البرامج التعليمية والمناهج	بين الفئات	3.66	1	3.49	0.20	غير جوهرية
	داخل الفئات	47.60	58			
	التباين الكلي	51.26	59			
طرق التدريس	بين الفئات	5.24	1	7.38	0.18	غير جوهرية
	داخل الفئات	73.90	58			
	التباين الكلي	79.14	59			
المباني التعليمية والوسائل	بين الفئات	5.38	1	4.64	0.15	غير جوهرية
	داخل الفئات	65.87	58			
	التباين الكلي	71.25	59			
البحث العلمي والإبداع	بين الفئات	1.11	1	1.56	0.43	غير جوهرية

			58	43.59	داخل الفئات	الكتب التعليمية، المكتبة ومصادر المعلومات
			59	44.70	التباين الكلي	
غير جوهرية	0.43	1.59	1	1.37	بين الفئات	
			58	57.01	داخل الفئات	
			59	58.38	التباين الكلي	
			1	1.75	بين الفئات	
غير جوهرية	0.19	3.00	58	33.50	داخل الفئات	
			59	35.25	التباين الكلي	
غير جوهرية	0.35	1.33	1	0.925	بين الفئات	التمويل والإنفاق الجامعي
			58	47.29	داخل الفئات	
			59	48.21	التباين الكلي	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS عند $\alpha=0.05$.

على ضوء هذه النتائج، نقول أن فرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكلية محل

الدراسة حول مستوى ضمان جودة التعليم العالي تعزي إلى متغير السن صحيحة.

- الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى ضمان جودة التعليم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجامعة محل الدراسة تعزي لمتغير العمر. حيث يقيس هذا الفرض جوهرية الاختلافات بين أعضاء هيئة التدريس من حيث مستوى تقييمهم لضمان جودة التعليم بالكلية محل الدراسة وذلك حسب عامل العمر، والجدول رقم (07) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أفراد عينة البحث من حيث درجة موافقتهم على مستوى ضمان جودة التعليم وذلك حسب عامل الجنس، كما نستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للمقارنة بين متوسطات أكثر من عينتين مستقلتين.

الجدول رقم (07): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لآراء أفراد عينة البحث من حيث مستوى تقييمهم لضمان جودة التعليم بكليتهم وذلك حسب عامل العمر.

الوسط الحسابي									العمر
التمويل والإنفاق الجامعي	الإدارة التعليمية	الكتب التعليمية، المكتبة ومصادر المعلومات	البحث العلمي والإبداع	المباني التعليمية والوسائل	طرق التدريس	البرامج التعليمية والمناهج	الطالب	هيئة التدريس	
2.24	2.85	2.00	1.42	3.88	3.14	2.85	3.24	3.25	من 20 إلى أقل من 29 سنة
1.71	2.99	2.73	2.13	3.20	2.69	3.05	2.59	3.00	من 30 إلى أقل من 39 سنة
1.63	2.90	2.40	2.47	3.25	2.80	3.04	2.74	2.68	من 40 إلى أقل من 49 سنة
1.72	2.82	2.55	2.46	3.83	3.09	3.77	2.97	3.52	من 50 سنة فما فوق
الانحراف المعياري									العمر
التمويل والإنفاق الجامعي	الإدارة التعليمية	الكتب التعليمية، المكتبة ومصادر المعلومات	البحث العلمي والإبداع	المباني التعليمية والوسائل	طرق التدريس	البرامج التعليمية والمناهج	الطالب	هيئة التدريس	
0.37	0.35	0.00	0.00	0.85	0.97	1.01	0.76	0.86	من 20 إلى أقل من 29 سنة
0.48	0.57	1.06	0.68	1.03	0.86	0.95	0.88	1.00	من 30 إلى أقل من 39 سنة
0.56	0.48	0.85	1.13	1.04	0.98	0.94	0.92	0.88	من 40 إلى أقل من 49 سنة
0.56	0.50	0.70	0.92	0.99	0.84	0.96	0.94	0.91	من 50 سنة فما فوق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

يتبين لنا من الجدول رقم (07)، أن هناك اتفاق بالرأي بين أعضاء هيئة التدريس علي الرغم من اختلاف جنسهم حول مستوى ضمان جودة التعليم بالكلية فقد أبدى أعضاء هيئة التدريس باختلاف الأعمار درجة الموافقة المتوسطة كونها تقع ضمن مجال درجة الموافقة المتوسطة [2.80-3.33]، إذ قدر المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس التي أعمارهم (من 20 إلى أقل من 29 سنة) بـ 2.76، كما قدر المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس التي أعمارهم (من 30 إلى أقل من 39 سنة) بـ 2.67، قدر المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس التي أعمارهم (من 40 إلى أقل من 49 سنة) بـ 2.65، وقدر المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس التي أعمارهم (من 50 سنة فما فوق) بـ 2.97، وولمعرفة إن كان العمر يؤثر على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس من حيث درجة تقييمهم لمستوى ضمان جودة التعليم العالي بالكلية محل الدراسة، تم إجراء تحليل التباين أحادي الجانب والجدول (08) يوضح ذلك:

الجدول رقم (08): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لآراء أفراد عينة البحث من حيث مستوى تقييمهم لضمان جودة التعليم بكليتهم وذلك حسب عامل العمر.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة F	المعنوية	الدلالة
هيئة التدريس	بين الفئات	9.89	3	3.44	0.23	غير جوهريّة
	داخل الفئات	52.76	56			
	التباين الكلي	62.59	59			
الطالب	بين الفئات	2.84	3	1.17	0.56	غير جوهريّة
	داخل الفئات	45.61	56			
	التباين الكلي	48.45	59			
البرامج التعليمية والمناهج	بين الفئات	4.29	3	1.52	0.46	غير جوهريّة
	داخل الفئات	53.29	56			
	التباين الكلي	57.58	59			
طرق التدريس	بين الفئات	6.29	3	2.59	0.19	غير جوهريّة
	داخل الفئات	46.52	56			
	التباين الكلي	52.81	59			
المباني التعليمية والوسائل	بين الفئات	9.83	3	2.89	0.12	غير جوهريّة
	داخل الفئات	61.42	56			
	التباين الكلي	71.25	59			
البحث العلمي والإبداع	بين الفئات	6.86	3	3.24	0.14	غير جوهريّة
	داخل الفئات	44.21	56			
	التباين الكلي	51.07	59			
الكتب التعليمية، المكتبة ومصادر المعلومات	بين الفئات	8.69	3	3.13	0.18	غير جوهريّة
	داخل الفئات	58.35	56			
	التباين الكلي	67.04	59			
الإدارة التعليمية	بين الفئات	3.52	3	2.92	0.21	غير جوهريّة
	داخل الفئات	27.13	56			
	التباين الكلي	30.65	59			
التمويل والإنفاق الجامعي	بين الفئات	6.65	3	2.68	0.16	غير جوهريّة
	داخل الفئات	41.55	56			
	التباين الكلي	48.20	59			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS عند $\alpha=0.05$.

على ضوء هذه النتائج، نقول أن فرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكلية محل الدراسة حول مستوى ضمان جودة التعليم العالي تعزى إلى متغير العمر صحيحة.

- الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى ضمان جودة التعليم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجامعة محل الدراسة تعزى لمتغير الرتبة العلمية. حيث يقاس هذا الفرض جوهرياً الاختلافات بين أعضاء هيئة التدريس من حيث مستوى تقييمهم لضمان جودة التعليم بالكلية محل الدراسة وذلك حسب عامل الرتبة العلمية، والجدول رقم (09) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أفراد عينة البحث من حيث درجة موافقتهم على مستوى ضمان جودة التعليم وذلك حسب عامل الرتبة العلمية، كما نستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للمقارنة بين متوسطات أكثر من عینتين مستقلتين. الجدول (09): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أعضاء هيئة التدريس لمحاو ضمان جودة التعليم العالي بالكلية محل الدراسة تعزى إلى متغير الرتبة العلمية.

المتوسط الحسابي									الرتبة العلمية
هيئة التدريس	الطالب	الناهج والنماذج	البرامج التعليمية	طرق التدريس	المباني التعليمية والوسائل	البحث العلمي والإبداع	المعلومات	المكتبة ومصادر الكتب التعليمية،	
2.89	2.44	2.86	2.65	3.18	2.15	2.89	2.98	2.58	أستاذ مساعد ب
3.22	2.95	3.40	2.73	3.32	2.23	2.81	3.22	3.24	أستاذ مساعد أ
2.5	2.40	2.68	3	4.13	1.42	2.79	3.15	3.66	أستاذ محاضر ب
3.15	2.85	3.07	3	3.45	2.35	2.94	3.09	2.86	أستاذ محاضر أ
3.14	3.20	3.50	2.85	3.38	2.42	3.12	3.27	2.00	أستاذ التعليم العالي
الانحراف المعياري									الرتبة العلمية
هيئة التدريس	الطالب	الناهج والنماذج	طرق التدريس	المباني التعليمية والوسائل	الإبداع	البحث العلمي	المعلومات	المكتبة ومصادر الكتب التعليمية،	
1.00	0.76	1.00	0.93	1.10	0.47	1.00	0.73	0.74	أستاذ مساعد ب
0.91	0.87	0.73	0.81	0.93	0.76	1.09	0.58	0.82	أستاذ مساعد أ
1.00	0.80	0.50	0.71	0.47	0.00	0.81	0.42	0.66	أستاذ محاضر ب
1.03	0.91	1.03	0.93	1.10	1.03	0.96	0.69	0.88	أستاذ محاضر أ
0.00	0.00	0.00	0.00	0.07	0.80	0.70	0.25	0.00	أستاذ التعليم العالي

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يبين الجدول رقم (5) أن هناك اتفاق بين أعضاء هيئة التدريس على الرغم من اختلاف رتبهم العلمية من حيث تقييمهم لمستوى ضمان جودة التعليم بالكلية، والتي كانت في غالبيتها متوسطة كونها تقع ضمن مجال درجة الموافقة المتوسطة [2.80-3.33]، حيث قدر المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس الذي رتبهم العلمية أستاذ مساعد (ب) بـ 2.73، بينما المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس الذي رتبهم العلمية أستاذ مساعد (أ) بـ 3.01، وقدر المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس الذي رتبهم العلمية أستاذ محاضر (ب) بـ 2.85، وقدر المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس الذي رتبهم العلمية أستاذ محاضر (أ) بـ 2.97، وقدر المتوسط الحسابي لأعضاء

هيئة التدريس الذي رتبهم العلمية أستاذ التعليم العالي بـ 2.98، ولمعرفة إن كانت الرتبة العلمية يؤثر على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس من حيث درجة تقييمهم مستوى ضمان جودة التعليم العالي بالكلية محل الدراسة، تم إجراء تحليل التباين الأحادي والجدول (10) يوضح ذلك.

الجدول (10): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لأراء أفراد عينة البحث من حيث درجة تقييمهم مستوى ضمان جودة التعليم بكليتهم وذلك حسب الرتبة العلمية.

الدلالة	المعنوية	قيمة F	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المحور
غير جوهرية	0.28	2.01	4	7.02	بين الفئات	هيئة التدريس.
			55	55.63	داخل الفئات	
			59	62.65	التباين الكلي	
غير جوهرية	0.26	3.77	4	9.11	بين الفئات	الطالب.
			55	41.34	داخل الفئات	
			59	50.45	التباين الكلي	
غير جوهرية	0.21	2.14	4	7.60	بين الفئات	البرامج التعليمية والمناهج.
			55	49.99	داخل الفئات	
			59	57.59	التباين الكلي	
غير جوهرية	0.14	2.65	4	7.97	بين الفئات	طرق التدريس.
			55	44.85	داخل الفئات	
			59	52.82	التباين الكلي	
غير جوهرية	0.19	2.36	4	9.78	بين الفئات	المباني التعليمية والوسائل.
			55	61.46	داخل الفئات	
			59	71.24	التباين الكلي	
غير جوهرية	0.08	3.12	4	9.71	بين الفئات	البحث العلمي والإبداع.
			55	41.37	داخل الفئات	
			59	51.08	التباين الكلي	
غير جوهرية	0.11	3.43	4	12.52	بين الفئات	الكتب التعليمية، المكتبة ومصادر المعلومات.
			55	54.51	داخل الفئات	
			59	67.03	التباين الكلي	
غير جوهرية	0.19	1.41	4	3.72	بين الفئات	الإدارة التعليمية.
			55	26.93	داخل الفئات	
			59	30.65	التباين الكلي	
جوهرية	0.02	4.03	4	10.43	بين الفئات	التمويل والإنفاق الجامعي.
			55	37.77	داخل الفئات	
			59	48.20	التباين الكلي	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

على ضوء بيانات الجدول رقم (10)، يمكن القول بأن فرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكلية محل الدراسة حول مستوى ضمان جودة التعليم العالي تعزى إلى متغير الرتبة العلمية صحيحة.

- الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى ضمان جودة التعليم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجامعة محل الدراسة تعزى لمتغير الأقدمية .

حيث يقيس هذا الفرض جوهرية الاختلافات بين أعضاء هيئة التدريس من حيث مستوى تقييمهم لضمان جودة التعليم بالكلية محل الدراسة وذلك حسب عامل الأقدمية ، والجدول رقم (09) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أفراد عينة البحث من حيث درجة موافقتهم على مستوى ضمان جودة التعليم وذلك حسب عامل الأقدمية ، كما نستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للمقارنة بين متوسطات أكثر من عينتين مستقلتين.

الجدول رقم (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أعضاء هيئة التدريس لمحاور ضمان جودة التعليم العالي بالكلية محل الدراسة تعزى إلى متغير الأقدمية.

الوسط الحسابي									الأقدمية
التمويل والإنفاق الجامعي	الإدارة التعليمية	الكتب التعليمية، المكتبة ومصادر المعلومات	البحث العلمي والإبداع	المباني التعليمية والوسائل	طرق التدريس	البرامج التعليمية والمناهج	الطالب	هيئة التدريس	
2.80	3.17	2.87	2.14	2.98	2.50	3.20	2.5	3.10	أقل من 5 سنوات
3.00	3.18	2.37	1.85	3.61	2.78	3.25	2.9	2.64	من 5 إلى 9 سنوات
2.72	3.03	2.93	2.28	3.44	2.86	3.07	2.83	3.20	من 10 إلى 15 سنوات
3.22	3.17	2.90	2.15	3.50	2.95	3.01	2.72	2.84	15 سنة فما فوق
الانحراف المعياري									الأقدمية
التمويل والإنفاق الجامعي	الإدارة التعليمية	الكتب التعليمية، المكتبة ومصادر المعلومات	البحث العلمي والإبداع	المباني التعليمية والوسائل	طرق التدريس	البرامج التعليمية والمناهج	الطالب	هيئة التدريس	
0.51	0.59	0.87	0.55	0.63	0.48	0.38	0.30	0.77	أقل من 5 سنوات
0.00	0.51	1.06	0.20	0.70	0.50	0.88	0.42	0.70	من 5 إلى 9 سنوات
0.87	0.73	1.08	0.78	1.06	0.97	1.02	0.96	1.02	من 10 إلى 15 سنوات
0.96	0.66	0.92	1.09	1.11	0.96	0.99	0.94	1.01	15 سنة فما فوق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

يبين الجدول رقم (11) أن هناك اتفاق بين أعضاء هيئة التدريس على الرغم من اختلاف أقدميتهم من حيث تقييمهم لمستوى ضمان جودة التعليم بالكلية، والتي كانت في غالبيتها متوسطة كونها تقع ضمن مجال درجة الموافقة المتوسطة [2.80-3.33]، إذ قدر المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس الذي أقدميتهم (أقل من 5 سنوات) بـ 2.80، كما قدر المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس الذي أقدميتهم (من 5 إلى 9 سنوات) بـ 2.84، وقدر المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس الذي أقدميتهم (من 10 إلى 15 سنوات) بـ 2.92، وقدر المتوسط الحسابي لأعضاء هيئة التدريس الذي أقدميتهم (15 سنة فما فوق) بـ 2.94، ولمعرفة إن كانت الأقدمية يؤثر على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس من حيث درجة تقييمهم لمستوى ضمان جودة التعليم العالي بالكلية محل الدراسة، تم إجراء تحليل التباين أحادي الجانب والجدول (12) يوضح ذلك:

الجدول رقم (12): تحليل التباين (ANOVA) لآراء أفراد عينة البحث من حيث درجة تقييمهم لمستوى ضمان جودة التعليم بكليتهم وذلك حسب الأقدمية.

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة F	المعنوية	الدلالة
هيئة التدريس	بين الفئات	6.14	3	2.05	0.20	غير جوهرية
	داخل الفئات	56.51	56			
	التباين الكلي	62.65	59			
الطالب	بين الفئات	5.70	3	2.25	0.13	غير جوهرية
	داخل الفئات	44.76	56			
	التباين الكلي	50.46	59			
البرامج التعليمية والمناهج	بين الفئات	5.85	3	2.17	0.24	غير جوهرية
	داخل الفئات	51.73	56			
	التباين الكلي	57.58	59			
طرق التدريس	بين الفئات	5.93	3	2.38	0.12	غير جوهرية
	داخل الفئات	46.88	56			
	التباين الكلي	52.81	59			
المباني التعليمية والوسائل	بين الفئات	8.94	3	3.35	0.26	غير جوهرية
	داخل الفئات	62.30	56			
	التباين الكلي	71.24	59			
البحث العلمي والإبداع	بين الفئات	3.79	3	1.01	0.65	غير جوهرية
	داخل الفئات	47.29	56			
	التباين الكلي	51.08	59			
الكتب التعليمية، المكتبة ومصادر المعلومات	بين الفئات	8.77	3	3.06	0.11	غير جوهرية
	داخل الفئات	58.26	56			
	التباين الكلي	67.03	59			
الإدارة التعليمية	بين الفئات	1.19	3	0.91	0.39	غير جوهرية
	داخل الفئات	22.37	56			
	التباين الكلي	23.56	59			
التمويل والإنفاق الجامعي	بين الفئات	6.56	3	2.93	0.05	جوهرية
	داخل الفئات	41.63	56			
	التباين الكلي	48.19	59			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS عند $\alpha=0.05$.

على ضوء بيانات الجدول رقم (10)، يمكن القول بأن فرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكلية محل الدراسة حول مستوى ضمان جودة التعليم العالي تعزى إلى متغير الأقدمية صحيحة.

4. خاتمة:

- من خلال ما سبق نخلص إلى أن مؤسسات التعليم العالي خاصة الجامعات أصبحت ملزمة على الاهتمام بمتطلبات تحقيق ضمان الجودة فيها، من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق ذلك، وفيما يلي أهم النتائج والتوصيات:
- 1.4. نتائج الدراسة:** تتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في كل من الإطار النظري والتطبيقي للورقة البحثية في:
- تقييم مستوى ضمان جودة التعليم العالي يكون في إطار تحقيق جملة من المعايير ومقارنتها بالمعايير الموضحة في المرجع الوطني لضمان الجودة ومن أهم نقاط التقييم: جودة الطالب، جودة هيئة التدريس، جودة البرامج التعليمية والمناهج، جودة طرق التدريس، جودة المباني التعليمية والوسائل، جودة البحث العلمي والإبداع، جودة الكتاب التعليمية المكتبة ومصادر المعلومات، جودة الإدارة التعليمية، جودة التمويل والإنفاق الجامعي؛
 - تقييم مستوى ضمان جودة التعليم العالي بالكلية محل الدراسة كان بدرجة متوسطة، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، حيث يمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن أعضاء هيئة التدريس غير راضين عن مستوى ضمان الجودة في الكلية، رغم ما تملكه الكلية من كفاءات تدريسية قادرة على تحقيق مستويات عالية للجودة فيها، وذلك ربما راجع لعدم وضوح الأهداف وعدم التزام جميع الأطراف الفعالة في العملية التعليمية بالمعايير الموضوعية المعتمدة؛
 - موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة على تقييم مستوى ضمان جودة هيئة التدريس، هذا ما يعني عدم توفر وتطابق جميع المعايير المكونة لهذا البعد مع المعايير الموضوعية لضمان الجودة في التعليم العالي، فرغم كونهم متمكنين من مادتهم العلمية ومسيطين عليها إلا أنهم لا يحترمون ولا يطبقون المعايير المسطرة لضمان جودة العملية التعليمية؛
 - موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة على تقييم مستوى ضمان جودة الطالب، هذا ما يعني عدم توفر وتطابق جميع المعايير المكونة لهذا البعد مع المعايير الموضوعية لضمان الجودة في التعليم العالي، كقلة حماس الطالب للتعلم وقلة ذاتيتهم لتقدير؛
 - موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة على تقييم مستوى ضمان جودة البرامج التعليمية والمناهج، هذا ما يعني عدم توفر وتطابق جميع المعايير المكونة لهذا البعد مع المعايير الموضوعية لضمان الجودة في التعليم العالي، كون هذه البرامج التعليمية غير ملائمة لاحتياجات سوق العمل وغير مسايرة للتغيير المعرفي وتطورات العصر؛
 - موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة على تقييم مستوى ضمان جودة طرق التدريس،
 - موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة على تقييم مستوى ضمان جودة المباني التعليمية والوسائل، ما يدل على أن أعضاء هيئة التدريس غير راضون عن الوسائل البيداغوجية المستخدمة في التدريس والبحث العلمي.
 - موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة على تقييم مستوى ضمان جودة البحث العلمي والإبداع
 - موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة على تقييم مستوى ضمان جودة الكتاب التعليمية المكتبة ومصادر المعلومات
 - موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة على تقييم مستوى ضمان جودة الإدارة التعليمية، ما يدل على أن أعضاء هيئة التدريس غير راضون عن مستوى خدمات الإدارة التعليمية المقدمة؛
 - موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة منخفضة على تقييم ضمان جودة التمويل والإنفاق الجامعي، إذ يعود ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس يعتبرون الميزانية المخصصة للتعليم العالي وخاصة الجامعات غير قادرة على تحقيق وتغطية متطلبات تحقيق الجودة فيها وضمانها؛
 - تسطير جملة من المعايير والعمل على الوفاء بها وتحقيقها يتطلب بالدرجة الأولى الأموال اللازمة لدعم ذلك، خاصة أن تجارب الدول المتقدمة والتي نجحت في مشروع ضمان جودة التعليم العالي فيها أكبر ميزانيتها توجه للتعليم والبحث العلمي لأنها تدرك جيدا أن تحقيق التطور ينطلق من الرقي بالتعليم والاستثمار فيه؛

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى ضمان جودة التعليم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجامعة محل الدراسة تعزى لمتغير الجنس، مما يدل أن أعضاء هيئة التدريس من الذكور والإناث متساوون في وجهة نظرهم حول مستوى ضمان الجودة في الكلية محل الدراسة؛
 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى ضمان جودة التعليم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجامعة محل الدراسة تعزى لمتغير العمر، مما يدل أن أعضاء هيئة التدريس متساوون في وجهة نظرهم حول مستوى ضمان الجودة في الكلية محل الدراسة؛
 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى ضمان جودة التعليم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجامعة محل الدراسة تعزى لمتغير الرتبة العلمية، مما يدل أن أعضاء هيئة التدريس على اختلاف رتبهم العلمية متساوون في وجهة نظرهم حول مستوى ضمان الجودة في الكلية محل الدراسة؛
 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى ضمان جودة التعليم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجامعة محل الدراسة تعزى لمتغير الأقدمية مما يدل أن أعضاء هيئة التدريس على اختلاف أقدميتهم متساوون في وجهة نظرهم حول مستوى ضمان الجودة في الكلية محل الدراسة.
- 2.4. توصيات الدراسة:** من خلال النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:
- التأكيد والاهتمام بنشر ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي خاصة الجامعات نظرا للطلب المتزايد عليها من خلال توفير فضاءات توعوية وتحسيسية كإجراء ملتقيات، محاضرات ودورات تكوينية لتوضيح دور الجودة في تحقيق التميز والريادة؛
 - اعتماد أسلوب التقييم المستمر لجودة العناصر الأساسية للعملية التعليمية مع إعداد نظام متكامل؛
 - نشر معايير تقييم ضمان جودة التعليم لجميع الأطراف الفاعلة في قطاع التعليم العالي؛
 - الاعتماد على التغذية الرجعية في وضع الخطط اللازمة لضمان جودة التعليم العالي من خلال تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف؛
 - التركيز على البرامج التكوينية والتدريبية لمعالجة جميع الاختلالات ونقاط الضعف التي يعاني منها قطاع التعليم العالي، خاصة التركيز على أعضاء هيئة التدريس وأدائهم؛
 - ضمان استمرارية التحديث للبرامج والمناهج التعليمية المتبعة في تكوين الطالب الجامعي بالشكل والمضمون التي يتماشى مع مقتضيات الجودة التي تسعى مؤسسات التعليم العالي لضمانها؛
 - ضرورة تفعيل دور الهيئات الوطنية للجودة مع ضرورة التنسيق فيما بينها وهي: اللجنة الوطنية لتطوير نظام ضمان الجودة في التعليم العالي (CIAQES)، المجلس الوطني للتقويم (CNE) وخليّة ضمان الجودة على مستوى مؤسسات التعليم العالي؛
 - الاهتمام بنشر ثقافة التغيير من أجل تحديث المناهج والبرامج تماشيا ومستجدات العصر؛
 - الاعتماد على التقنيات الحديثة في التعليم العالي لتحضير الأرضية المناسبة لتحقيق ضمان الجودة؛
 - الاستفادة من خبرات الجامعات العربية والأجنبية الرائدة وإبرام اتفاقيات تعاون بهدف تحقيق ضمان الجودة بالجامعات الجزائرية، والانضمام إلى شبكات ضمان الجودة العربية منها والعالمية؛
 - التركيز والاهتمام الجيد على تجويد الفعلي لمنظومة التعليم العالي من طرف السلطة الوصية فرغم الجهود المبذولة من أجل ضمان جودة التعليم العالي والمتمثلة أساسا في إنشاء هيئات وطنية لضمان جودة التعليم العالي مثل: اللجنة الوطنية لتطوير نظام ضمان الجودة في التعليم العالي (CIAQES)، المجلس الوطني للتقويم (CNE)، إنشاء هيئات خلايا ضمان الجودة على مستوى كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي (القرار الوزاري 739، 2010)، لكن تبقى هذه الأخيرة تحتاج إلى متابعة جادة.

5. قائمة المراجع:

- أحمد البداح، و خالد الصرايرة. (2012). تصور مقترح لتطوير معايير لإدارة الجودة وضمانها في الجامعات الأردنية في ضوء تقنيات التعلم الإلكتروني. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 05 (العدد 09)، ص. 198.
- محمد بن الدين. (جوان 2018). تقييم جودة الحياة الجامعية وفق المرجع الجديد لضمان جودة التعليم العالي بالجزائر - دراسة ميدانية لجامعة أدرار. (جامعة الجزائر 3، المحرر) مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21 (العدد 01)، ص. 85.
- باديس بوخلوة، و سامي بن خيرة. (2016). تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية بناء على تجارب عالمية وعربية. (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المحرر) مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 05 (العدد 09)، ص. 101.
- حليلة قادري، و نصيرة بن ناي. (2015). جودة التكوين في نظام ل.م.د في ضوء المرافقة البيداغوجية للطلاب الجامعي. مجلة الباحث، المجلد 07 (العدد 2)، ص. 08.
- زهية بختي، و محمد بن العربي. (2017). التحديات التي تواجه تطبيق الجودة في التعليم العالي الجزائري في ظل نظام ل م د. مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد 08 (العدد 01)، ص. 293.
- صالح السعيد، و هالة عبدلي. (2018). آليات ضمان جودة التعليم الجامعي - المرافقة البيداغوجية نموذجاً. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05 (العدد 09)، ص. 156 - 157.
- صليحة رقاد. (2014). تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته. أطروحة دكتوراه، 44. سطيف، جامعة سطيف، الجزائر.
- عبد الهادي منصور نعمة عبد الرؤوف. (2005). تصور مقترح لتوظيف مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية بمحافظات. رسالة ماجستير، ص. 120. (الجامعة الإسلامية غزة، المحرر) كلية التربية.
- علي عثمان، و نذير شوقي. (2020). ضمان الجودة في التعليم العالي؛ المفاهيم والمبادئ دراسة تحليلية على ضوء القرار رقم: 2004 المؤرخ في: 29 ديسمبر 2014. مجلة آفاق علمية، المجلد 12 (العدد 4)، ص. 622.
- مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية. (2008). دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الإتحاد. عمان.
- محمد أماني رفعت. (2007). مفهوم ومتطلبات إنشاء نظام داخلي للجودة بالكليات وأثرها على جودة الأداء الأكاديمي بها. المؤتمر العربي الثاني حول تقويم الأداء الجامعي وتحسين الجودة، (صفحة 382).
- محمد بولصنام، و عماد تسانتشان. (2018). مستوى جودة التعليم العالي من وجهة نظر طلبة جامعة يحيى فارس المدية (الجزائر). مجلة اقتصاديات المال والأعمال (العدد 06)، ص. 51.
- نبيل بوزيد، و سمير بن حسين. (2017). ضمان جودة التعليم العالي - على المستوى المؤسسي - الإمكانيات والمتطلبات. (جامعة عمار ثليجي الأغواط، المحرر) مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 06 (العدد 23)، ص. 11.
- Martin, M., & Stella, A. (2007). *Assurance qualité externe dans l'enseignement supérieure: les options UNESCO*. Paris.